

قال لوطي ان العديد من القوانين الحالية في الكويت بحاجة للتغيير

طارق الكاظمي: أصبحنا في وضع لا نحسد عليه بسبب القرارات الحكومية الضعيفة

كتب طارق عرابي:

قال طارق الكاظمي نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الكاظمي ان العديد من القوانين الحالية في الكويت بحاجة للتغيير وعلى رأسها قانون الاستثمار الاجنبي، وقانون المناقصات والعقود الحكومية وقانون الشركات التجارية، وغيرها من القوانين المتعلقة

بالاقتصاد الكويتي بشكل أساسي. وأشار الكاظمي في حوار خاص مع «الوطن» الى أننا أصبحنا في وضع لا نحسد عليه في الكويت، وإنما لم نعد نعرف مصيرنا ولا الى أين نحن ذاهبون، خاصة في ظل وجود بعض القرارات الحكومية الضعيفة التي رضخت للنواب وأعضاء مجلس الأمة، مما تسبب في تعطيل العجلة الاقتصادية في البلاد.

وأكد على ان تأجيل طرح المشاريع أو عدم طرحها أو سحبها بعد الترسية قد أعطي للكويت سمعة غير طيبة دولياً وأضعف من مكانتها الاقتصادية، كما وأسهم في تراجع البنوك وخوفها من الاقراض، وأزعجت المقاولين، وكان المقصود من وراء ذلك كله هو «أفلاس المواطن» والعمل على ضعف الاقتصاد الخاص، وفيما يلي نص الحوار:

خطة التنمية فاقدة للإحساس كما أنها فاقدة لشرعيتها فهي مبنية على أمور نفطية

الشركات الورقية ما زالت موجودة في البورصة .. فلماذا لم يتم تنظيفها؟



• طارق الكاظمي

ايران بالغت باتهامها للكويت بالتسبب في خفض أسعار النفط فالانخفاض ليس في صالح الكويت ولا في صالح أي دولة منتجة

مجلس الأمة هو مجلس «أزمة» ولا ينصف شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي

البلدية أكبر جهاز به فساد وأصبحت عالية على المجتمع

المواطن، والعمل على ضعف الاقتصاد الخاص، ولا اعتقد شخصياً ان أي بلد يتطلع للنمو والتوسع يمكنه النمو في ظل هذه الظروف.

الوضع الاقتصادي العام للبلاد ينظر اليه من الناحية الداخلية أولاً وفقاً للمعايير والمناقضات الحكومية والتي يرى فيها تخبطاً واضحاً من ناحية عدم اخذ القرار أو التأخير في اخذ القرار، أو الميزانية العامة للدولة التي لم تعتمد حتى يومنا هذا.

أنا أرى الأمور مظلمة، خاصة وأنه لم يتم الفصل حتى الآن بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية، فالسياسة اختلطت بالاقتصاد الذي فقد قوته، وبالتالي لا يمكن

مشكلتنا الرئيسية غياب القرار والبيروقراطية التي ورثناها عن الأنظمة من حولنا

سحبها بعد الترسية قد أعطي للكويت سمعة غير طيبة دولياً وأضعف من مكانتها الاقتصادية، كما وأسهم

الخاص في الكويت مازال يواجه الكثير من المشاكل، وهنا أستطيع ان أقول نعم ان القطاع الخاص مظلوم بالكويت ولم يأخذ حقه، مع أنه يفترض ان يراعي ويعطي الأولوية لا ان يتم تسليط السيف عليه طوال الوقت.

فعلني سبيل المثال التوجه العام لكل بلد غني هو ان يكون بلداً صناعياً، ولكن أين نحن من هذا التوجه، وأين هي الأراضي الصناعية الخاصة بالصناعيين، ولماذا هناك أراضٍ حصل عليها بعض المتنفذين وبدأوا يبيعها وتاجيرها، ولمصلحة من هذا الأمر، ولماذا تسكت الحكومة ومجلس الوزراء عن هذا الأمر.

الوضع السياسي

كيف تصف الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية في البلاد؟
- في الحقيقة أننا أصبحنا في وضع لا نحسد عليه في الكويت، فنحن الآن لا نعرف مصيرنا ولا الى أين نحن ذاهبون، ففي العام 2009 بدأت الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الكويت بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تأثرت الحركة التجارية والاقتصادية في الكويت بصفة عامة، وزاد على ذلك الأمر كله وجود بعض القرارات الحكومية الضعيفة التي رضخت للنواب وأعضاء مجلس الأمة، مما تسبب في تعطيل العجلة الاقتصادية في البلاد.

ولا شك ان تأجيل طرح المشاريع أو عدم طرحها، أو

كيف تقييم وضع البورصة وما تصوراتك حول وضع السوق مستقبلاً؟

- لدينا في سوق الكويت للأوراق المالية حتى الآن شركات ورقية مازالت تمارس نشاطها داخل السوق، وهنا نتساءل لماذا لم تنظف الحكومة هذا السوق، اعتقد ان مجلس الوزراء أو وزارة التجارة لم تطبق المعايير الواجب تطبيقها، فمجلس الوزراء انشغل بالاستجابات فحسب، ولم يع ان هناك موظفين مرتشين، وآخرين لا يقومون بدورهم وغيرها من الأمور التي ينبغي البحث فيها.

هل تعتقد ان القوانين الحالية بحاجة للتغيير، وما هي أهم القوانين التي ينبغي العمل على تطويرها فوراً؟

- نعم هناك الكثير من القوانين التي تحتاج للتغيير أولها قانون الاستثمار الاجنبي الذي ان لم نتجه اليوم فانتنا سنحتاجه بكل تأكيد مستقبلاً، وهناك قانون المناقصات والعقود الحكومية وغيرها من الشركات التجارية وغيرها من القوانين الاقتصادية والتجارية المؤثرة بالاقتصاد.

ان مشكلتنا الرئيسية في الكويت هي غياب القرار، والبيروقراطية التي ورثناها عن الأنظمة التي من حولنا، كما ان مشكلتنا أننا وضعنا الشخص الخطأ في المكان الخطأ.

والحكومة جاءت لنا بحكومة مؤلفة من 12 لاعب كرة قدم، واعتقد ان مجلس الوزراء عندما اختار الوزراء كان الأساس هو الدورات الرضائية لكرة القدم وليس الكفاءة.

أسعار النفط
• ما هو من وجهة نظرك

- هذه القضية كشفت تماماً ضعف الحكومة وانصياعها التام لمجلس الأمة وعدم أخذها بالحلول التي كان يفترض العمل بها، وأنا هنا لا ألوم مجلس الأمة، ولكن اليوم الحكومة التي رضخت لهذا المجلس.

لقد سبق ان نادينا بأن تأخر المصفاة الرابعة فيه خسائر مركبة للدولة، ونادينا بأن الداو ستسبب أزمة في حال عدم دفع الشرط الجزائي، الأمر الذي سيعود بالخسارة على المال العام، ولكن لا من مجيب.

أنا اليوم الحكومة بسبب عدم قوتها وعدم امكانياتها في تنفيذ ما تراه صحيحاً، وأنا أرى ان حكومة 2008 كان لها مساوئ كثيرة وكانت أضعف من ان تواجه مجلس الأمة.

لقد سبق وذكرت ان حكومة الكويت تعمل على ارضاء 50 نائباً من بين مليون مواطن كويتي.

الهاجس الكبير

• ما هو الهاجس الذي يؤرق كرجل أعمال وتاجر كويتي؟

- الهاجس الوحيد الذي يؤرقني حالياً هو بلدي، فالعالم كله في كفة والكويت في كفة أخرى، وأنا أحب هذه الأرض ببحرها وبرها وحرها وصيفها، وأنا هنا اتساءل كيف لأحد أعضاء مجلس الأمة وممثليها الا يحترم علم بلاده، أو تشييدها الوطني.

ثم أين الناخبون عن محاسبة أعضاء مجلس الأمة، فهؤلاء الناخبون قد انتخبوا مواطناً كويتياً وليس نائباً صومالياً.

أن أهم الهواجس الحالية تتمثل في عدم اختيار وزراء صالحين للعمل، وبالتالي عدم وجود أمان سياسي ومن ثم أمان اقتصادي فالاقتصاد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة.

الوصول الى نتيجة فعلية في ظل مثل هذه الأجواء.

الاستجابات

• وكيف ترى دور مجلس الأمة الحالي، في ظل الخلافات المتفشية والاستجابات المتكررة التي عطلت حركة التنمية في الكويت؟

- أكدت أكثر من مرة ان مجلس الأمة هو مجلس «أزمة»، وأن هذا المجلس لا ينصف شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي، خاصة وأن هناك شريحة كبيرة لم تنتخب أحداً وليس لها من يمثلها في مجلس الأمة، علماً بأن هذه الشريحة مهتمة بالعمل والحياة بعيداً عن السياسة والانتخابات وغيرها، ولا شك ان هذه الشريحة قد ظلمت لأنها ليس لها أي منفعة عند مجلس الأمة. يفترض من النائب الديموقراطي ان يعمل على اشراك المواطن في القرارات العامة الحكومية، واشراكه في متابعة الميزانيات العامة للدولة

ومراقبة المال العام، واشراكه في تنمية القصور الحالي في الوظائف الحكومية، ولكن للأسف فإن مجلس الأمة لا يلتفت الى كل هذه الأمور وإنما يلتفت الى أمور خاصة هدفها التكسب الشخصي لبعض الأعضاء أو التكسب المحسوب على بعض الفئات.

أنا أرى ان مجلس الأمة قد انحرف اليوم عن دوره الأساسي، ولا شك ان ذلك لا ينمي البلاد، ولا يعمل وفقاً للديموقراطية التي أصبحت ديموقراطية هدامة في الكويت ولم تعد تراعي مصلحة البلاد.

قضية الداو

• كيف تنظر الى قضية «الداو» والى الغرامة المليارية المترتبة على الكويت؟



• طارق الكاظمي يتحدث إلى «الوطن» (تصوير: أحمد أبو عطية)

المشروع الوطني الاول لتنمية المشاريع الصغيرة يواصل اعماله سالم الإبراهيم: نهدف لتشجيع العمل الحر وتعزيز روح المبادرة

والمناهج الثاني بنجاح، وكان اولهما يتعلق في ادارة وتطوير الشخصية وتشخيص السمات السلوكية والذي يهدف الى اعطاء المشاركين ارشادات عملية لمن يرغب في تطوير مهارات الاقتناع وتحسين شخصيته في المواقف المختلفة لبيئة العمل إضافة الى تعريفهم بالمهارات والتقنيات العملية والفعالة لتحمل المسؤولية وبناء الذات لتتناسب مع التجارب العملية، والجدير بالذكر ان المشروع الوطني الاول لتنمية المشاريع الصغيرة يتضمن عدداً من البرامج التدريبية تزيد عن 4 برامج خلال فترة انعقاده إضافة الى عدد من المنتديات والاستشارات التي تساعد المبادرين على اعداد دراسات الجدوى وجمع البيانات عن النشاط الذي يرغب في العمل فيه إضافة الى القيام بدراسات السوق والمنافسين.

تواصل فعاليات المشروع الوطني الاول لتنمية المشاريع الصغيرة اعمالها والتي بدأت منذ شهر فبراير الماضي وتستمر لمدة عام كامل بتنظيم مشترك بين مجموعة ادارة وشركة اثناء العالمية ورعاية ومشاركة نخبة من الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص المهمة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها الشركة الوطنية للاتصالات والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة وشركة الامتياز، حيث ابدت هذه الشركات دعماً تاماً للمشروع مما يساهم في تشجيع العمل الحر.

وقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة اثناء العالمية للخدمات الاستشارية سالم العويد الابراهيم ان تم عقد المنهج التدريبي الاول

خليل عبدالله عضواً منتدباً لـ «الوطنية العقارية»

وأعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن الشركة الوطنية العقارية (وطنية) افادته بأنه بناء على اجتماع مجلس ادارة الشركة المنعقد في 28-6-2012 فقد تم اعادة تشكيل المجلس على النحو التالي:

مجلس سلطان العيسى رئيساً لمجلس الادارة، وطارق عبدالعزيز سلطان العيسى نائباً للرئيس، و خليل ابراهيم العبدالله عضو والعضو المنتدب، وعضوية كل من عيسى انور عيسى الصالح، ومشعل عبداللطيف الجبشي، وطالب علي حاجية، و احمد يسري حلمي، كما تم تعيين سمير الدين صديقي رئيساً تنفيذياً للشركة.

«الأهلي» يملك 35% من رأسمال شركة «كريديت ون» القابضة «غير المدرجة»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان البنك الاهلي الكويتي (الاهلي) افاد بأنه يملك 70 مليون سهم في شركة «كريديت ون» القابضة ش.م.ك (غير مدرجة) تمثل 35% من رأسمال الشركة المصدر والمدفوع (منها 50 مليون سهم بنسبة 25% من اجمالي اسهم الشركة تم الحصول عليها استيفاء لدين احد العملاء) وقد حصل البنك أخيراً على موافقة بنك الكويت المركزي التي تفيد بان ملكية البنك في شركة كريديت ون المشار اليها اعلاه تعتبر استثماراً في أوراق مالية.

وبناء عليه فإن استثمار البنك في شركة كريدت ون سوف يتم تصنيفه على اساس «استثمار في شركة زمنية» وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (اي اف ار اس) كما ان معالجة حسابات الشركة الزمنية لا يكون لها اي تأثير مادي على صافي الدخل أو المركز المالي للبنك الاهلي الكويتي.

«وثاق للتأمين» تخفض عدد أعضاء مجلس الإدارة

كتبت تسنيم الشامي: عقدت شركة وثاق للتأمين التكافلي جمعيتها العمومية غير العادية صباح امس بنسبة حضور بلغت 79.6% حيث وافق المساهمون من خلالها على البند الوحيد الذي تضمن تعديل المادة 14 من النظام

الاساسي ليصبح النص بعد التعديل «يتولى مجلس ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من 5 أعضاء تعين منهم الجهة التي يجوز لها تعيين ممثلين في مجلس الادارة بنسبة ما تملكه من اسهم الشركة وتنتخب الجمعية العامة الاعضاء الباقين بالتصويت السري».

استدعاء زيادة رأس مال شركة النوادي القابضة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة النوادي القابضة (النوادي) افادته بأنه بناء على موافقة الجمعية العمومية وغير العادية للشركة والمنعقدة في 18-6-2012 على زيادة رأس مال الشركة من 11.6 مليون دينار الى 12.7 مليون دينار عن طريق اصدار 11.616.882 سهماً أي بنسبة وقدرها 10% بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ويدون علاوة اصدار فقد حدد وعلى دفعة واحدة فقد حدد مجلس الادارة فترة الاستدعاء لتلك الزيادة لتكون خلال الفترة من يوم الخميس الموافق 2012-6-21 ولمدة 15 يوماً تنتهي في تاريخ يوم الخميس الموافق 2012-6-20، ويجوز دخول مساهمين جدد بعد انتهاء الفترة القانونية.

علماً بأن الاكتتاب بتلك الزيادة سيكون في الشركة الكويتية المقاصة - برج احمد.

استقالة خليل العنيزي من مجتمعات الأسواق

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان شركة مجتمعات الاسواق التجارية الكويتية افادته بان مجلس ادارة الشركة وافق بتاريخ 18-6-2012 على قبول استقالة خليل سامي العنيزي من عضوية مجلس الادارة.

صندوق الصفاة للأسهم المحلية

صافي قيمة الوحدة
كما في 2012/06/28

0.205 دك

العائد منذ بداية السنة
-14.42 %

العائد الشهري
-7.10 %

مدير الصندوق / شركة الصفاة للاستثمار

22675140/45
www.alsafatinvest.com

الصفاة
ALSAFAAT
شركة الصفاة للأسهم المحلية

الاشتراك شهري
الاشتراك ربع سنوي
الاشتراك لثلاث اشهر
1000 وحدة وسناعتها

فتح باب الاشتراك
من 2012/07/20 الى 2012/07/20
الاشتراك لكافة الجنسيات